

CA,Casablanca,26/9/1997,3204

Identification			
Ref 19843	Jurisdiction Cour d'appel	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 3204
Date de décision 19970926	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Revendication, Entreprises en difficulté		Mots clés Restitution, Conditions, Biens en possession de l'entreprise en liquidation	
Base légale		Source Non publiée	

Résumé en français

Le propriétaire est fondé à obtenir la restitution de ses biens en possession de la société en liquidation, sous réserve de rapporter la double preuve de son droit de propriété et que les biens figurent toujours en nature parmi le patrimoine en liquidation.

Résumé en arabe

صعوبة المقاول: تصفية - إعارة منقول إلى شركة - فتح مسطرة التصفية - حق استرجاع المنقول المعار.

Texte intégral

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء

قرار رقم 3204 بتاريخ 26/09/1997

الشركة المركزية البيضاء لتحويل النسيج / ضد رجال صابر)منتدب قضائي

التعليل :

حيث إن مؤدى طلب القاعدة هو أن التصفية تضمنت منقولات لها سلمت للمصفي لها على سبيل الاستعارة، وأن ملكيتها لهذه

المنقولات ثابتة بمقتضى عقد عرفي مؤرخ في 28 نوفمبر 1991. وحيث إن الأصل أن للمالك استرداد أمواله الموجودة في حيازة المصفي لدينه ما أثبت ملكيته لها من جهة، وكانت لاتزال بذاتها ضمن أموال المصفي له أي موجودة عينا من جهة أخرى. وحيث ارتأت محكمة الدرجة الثانية استنادا لهذه المعطيات وتسييرا للسير السوي للدعوى المتطورة أمامها الأمر بإجراء خبرة.

لهذه الأسباب

:

إن محكمة الاستئناف وهي تقضي علنيا غيابيا انتهائيا.

شكلا: بقبول الاستئناف.

وتمهيدا: تأمر المحكمة بإجراء خبرة تنتدب لها الخبير السيد عبد الواحد شردي الذي عليه بعد استدعاء الطرفين بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل خمسة أيام على الأقل قبل إنجاز مهمته، الانتقال إلى مصنع شركة بلوري دوبروديكسيون الموجودة في حالة تصفية قضائية والكائنة بعين البرجة بالدار البيضاء، والاطلاع على العقد العرفي المؤرخ في 28 نوفمبر 1991 وتعداد المنقولات الواردة في العقد والتي لازالت موجودة بعينها وذاتها بالمصنع المذكور بكل دقة، وتحدد المحكمة أجره الخبير في مبلغ ألفي درهم تؤديها الطاعنة بصندوق المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توصلها بالإشعار بذلك، وعلى الخبير وضع تقريره بصندوق المحكمة خلال أجل شهر ونصف من تاريخ توصله هذه المهمة تحت طائلة استبداله، وتحفظ المحكمة بالبحث في الصائر وبحقوق الأطراف في التعقيب.